P-ISSN: 1818-9431, E-ISSN: 2617-9849 Special Issue عدد خاص

The Impact of Implementing the IFRS9 Expected Credit Loss (ECL) Model on Capital Adequacy in the Iraqi Banking Sector

Abdul Karim Tariq Ahmed
UNIVERSITY OF SFAX / Faculty of Economics and Business- Tunisia
krymalfdlyalfdly@gmail.com

Prof. Dr. Taicir Moalla Loukil
UNIVERSITY OF SFAX / Faculty of Economics and Business - Tunisia
taicir.loukil@fsegs.usf.tn

Abstract

This study aims to analyze the impact of implementing the International Financial Reporting Standard IFRS9, particularly the Expected Credit Loss model, on capital adequacy in Iraqi commercial banks. The study relied on a descriptive, analytical, and quantitative approach using panel data for a sample of (10) commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange during the period (2014-2023). The banks were divided into two phases: pre-implementation (2014-2017) and post-implementation (2018-2023). The results showed a positive and statistically significant impact of implementing IFRS9 on capital adequacy. The standard helped enhance banks' ability to create more proactive provisions for expected credit losses, which reflected in the strength of the capital base and the banks' ability to absorb financial shocks. The study recommends supporting Iraqi banks in fully implementing IFRS 9, developing risk management systems, and adhering to Basel III requirements. This will contribute to enhancing the financial stability of the Iraqi banking sector.

Keywords: International Financial Reporting Standard, Expected Credit Losses, Capital Adequacy.

تأثير تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعيار IFRS9 على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي العراقي

عبد الكريم طارق احمد الفضلي
كلية العلوم الاقتصادية والتصرف / جامعة صفاقس – تونس

أ.د. تيسير المكي معلى حرم الوكيل
كلية العلوم الاقتصادية والتصرف / جامعة صفاقس – تونس

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS9، ولا سيما نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL)، على كفاية رأس المال في المصارف التجارية العراقية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والقياسي باستخدام بيانات بانل (Panel Data) لعينة مكوّنة من (١٠) مصارف تجارية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال الفترة (٢٠١٤–٢٠٢٣)، والتي قسّمت إلى مرحلتين: ما قبل التطبيق (٢٠١٤–٢٠١٧) وما بعد التطبيق (2018–2023). أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي ودال إحصائيا لتطبيق معيار IFRS9 على كفاية رأس المال، حيث ساعد المعيار في تعزيز قدرة المصارف على تكوين مخصصات أكثر استباقية للخسائر الائتمانية المتوقعة، مما انعكس على متانة القاعدة الرأسمالية وقدرة المصارف على امتصاص الصدمات المالية. وتوصي الدراسة بضرورة دعم المصارف العراقية في استكمال متطلبات تطبيق IFRS9 بشكل متكامل، مع تطوير أنظمة إدارة المخاطر والالتزام بمقررات بازل III، بما يسهم في تعزيز الاستقرار المالي للقطاع المصرفي العراقي.

الكلمات المفتاحية: معيار الإبلاغ المالي الدولي، الخسائر الائتمانية المتوقعة، كفاية رأس المال.

١–١ المقدمة

يشهد القطاع المصرفي العالمي تحولات عميقة نتيجة التطورات التكنولوجية، وتزايد الترابط بين الأسواق المالية، والدروس المستفادة من الأزمات الاقتصادية المتعاقبة. وقد أفرزت الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ حاجة ملحة إلى تطوير معايير محاسبية أكثر مرونة وواقعية في التعامل مع المخاطر المالية (Hadi & Flayyih, 2024: 9). وفي هذا السياق، جاء معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS9 ليشكل نقطة تحول جوهرية في محاسبة الأدوات المالية، من خلال إدخال نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة

(ECL)بدلا من نموذج الخسارة الفعلية الذي كان معمولا به في معيار IAS39 (Thijeel et al., 2025: 60). يعد هذا التحول من أهم الإصلاحات المحاسبية، إذ يفرض على المصارف الاعتراف المبكر بالخسائر المحتملة وتكوين مخصصات لها قبل تحققها الفعلي، مما يعزز من قدرة القطاع المصرفي على مواجهة الصدمات ويؤثر في ذات الوقت على مؤشرات حيوية مثل كفاية رأس المال، والتي تمثل الركيزة الأساسية في تقييم الجدارة الائتمانية للمصارف. ورغم الأهمية الكبيرة لتطبيق هذا المعيار على المستوى العالمي، فإن دراسة انعكاساته على القطاع المصرفي العراقي لا تزال محدودة، رغم خصوصية البيئة الاقتصادية العراقية وتحدياتها، الأمر الذي يجعل هذا الموضوع ذا أهمية بحثية وعملية بالغة.

١-٢ منهجية البحث

١-٢-١ مشكلة البحث

على الرغم من أن تطبيق معيار IFRS9 جاء لتعزيز الشفافية والاستقرار المالي عبر تبني نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، إلا أن هذا التحول قد يترتب عليه آثار جوهرية على كفاية رأس المال في المصارف، خصوصا في البيئات المصرفية الهشة أو تلك التي تواجه تحديات اقتصادية وتقلبات مستمرة مثل العراق. ومن هنا تبرز مشكلة البحث في التساؤل الرئيس: ما تأثير تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) وفقا لمعيار IFRS9 على كفاية رأس المال، وما انعكاساته على التصنيف الائتماني للمصارف التجارية العراقية؟

١-٢-٢ أهمية البحث :-تنبع أهمية هذا البحث من عدة جوانب:

١. **الأهمية العلمية:** يساهم البحث في إثراء الأدبيات المتعلقة بتطبيق معيار IFRS9، من خلال دراسة تطبيقه في بيئة مصرفية ناشئة مثل العراق، حيث لا تزال الدراسات في هذا المجال محدودة.
٢. **الأهمية العملية:** يقدم البحث نتائج يمكن أن تساعد إدارات المصارف العراقية على فهم التداعيات الفعلية لتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على كفاية رأس المال والتصنيف الائتماني.
٣. **الأهمية التنظيمية:** يمد صناع السياسات والجهات الرقابية (مثل البنك المركزي العراقي) بمؤشرات حول مدى تأثير المعيار الجديد على الاستقرار المالي، مما يدعم اتخاذ قرارات رقابية أكثر فاعلية.
٤. **الأهمية الاستثمارية:** يتيح للمستثمرين ووكالات التصنيف الائتماني أدوات أفضل لتقييم قوة المصارف العراقية وقدرتها على مواجهة المخاطر المالية.

١-٢-٣ أهداف البحث:يهدف البحث إلى:

١. تحليل أثر تطبيق معيار IFRS9 على مؤشرات كفاية رأس المال في المصارف التجارية العراقية.
٢. دراسة الانعكاسات المباشرة وغير المباشرة لتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) على الأداء المالي للمصارف.
٣. توضيح العلاقة بين كفاية رأس المال والتصنيف الائتماني للمصارف العراقية في ظل تطبيق المعيار.
٤. تقييم مدى جاهزية القطاع المصرفي العراقي لتطبيق المعيار من الناحية التنظيمية والعملية.
٥. اقتراح توصيات عملية تسهم في تعزيز دور المعيار في دعم الاستقرار المالي وزيادة ثقة المستثمرين.

١-٢-٤ فرضية البحث: يسعى البحث الحالية الى اختبار الفرضية الاتية:

الفرضية الرئيسية: يوجد تأثير إيجابي لتبني IFRS9 في كفاية راس المال للمصارف التجارية العراقية.

١-٢-٥ مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في القطاع المصرفي العراقي، والذي يعد من الركائز الأساسية في دعم الاقتصاد الوطني وتوفير التمويل اللازم لمختلف القطاعات الاقتصادية. ويتكون هذا القطاع من مجموعة من المصارف الحكومية والخاصة والإسلامية، والتي تخضع لإشراف ورقابة المصرف المركزي العراقي. ويؤدي هذا القطاع دورا حيويا في تعبئة المدخرات، وتقديم التسهيلات الائتمانية، وتنفيذ

السياسات النقدية. ويضم العراق العديد من المصارف التجارية التي تلعب دورا حيويا في دعم الاقتصاد الوطن، ووفقا للمعلومات المتاحة، يوجد في العراق ٦٤ مصرفا، تشمل مصارف حكومية وخاصة. ولتشغيل نموذج الدراسة الهيكلي سيتم الإعتماد على بيانات طولية متوازنة (Balanced Panel Data) لعينة مكونة من 10 مصارف عراقية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2014–2023) بإجمالى 100 مشاهدة سنوية، والتالي تم الحصول عليها من التقارير المالية لهذه المصارف والمنشورة في موقع سوق العراق للأوراق المالية، وبالتالي تشكل عينة الدراسة 15.6% من إجمالي مجتمع الدراسة. ويوضح الجدول (١) عينة الدراسة، والتي تم اختيارها بطريقة قصدية بناء على مجموعة من المعايير التي تضمن ملاءمة العينة لأهداف الدراسة. وتعد هذه المصارف من بين الكيانات المصرفية النشطة في السوق العراقي.

Table (١): *Sample study*

Private Commercial Banks	
١. مصرف بغداد	6. مصرف عبر العراق
٢. مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	7. مصرف الإقليم التجاري للاستثمار والتمويل
٣. مصرف الاستثمار العراقي	8. مصرف آشور الدولي
٤. المصرف الأهلي العراقي	9. مصرف الخليج التجاري
٥. مصرف الائتمان العراقي	10. مصرف المنصور

١-٣ الإطار النظري والمفاهيمي للبحث

١-٣-١ مفهوم ونشأة وتطور معيار الابلاغ المالي الدولي IFRS9:- ينطلق مفهوم الإبلاغ المالي من الهدف الرئيس للقوائم المالية، وهو تزويد مستخدميها بمعلومات محاسبية ملائمة لدعم قراراتهم الاقتصادية والإدارية والاجتماعية. وقد شكّلت الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ نقطة تحول بارزة، إذ كشفت عن ممارسات محاسبية غير سليمة، خاصة في الولايات المتحدة، حيث استغلت المعايير لتضخيم الأرباح والأصول، مما أكد ضرورة تطويرها لضمان جودة وشفافية التقارير المالية (ابودلو، ٢٠٢١: ١٣). من أبرز أوجه القصور كان معيار IAS39 الخاص بمحاسبة الأدوات المالية، والذي ساهم في تعميق الأزمة، ما دفع مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) إلى التحرك لإصدار معايير جديدة تعزز الشفافية وتزيد من موثوقية المعلومات المالية (خالد، ٢٠١٦: ٨٨؛ الشرقاوي، ٢٠٢١: ٢). جاء معيار IFRS9 ضمن استراتيجية طويلة الأمد للتطوير، انبثقت عن اتفاقية "توروالك"، غير أن ضغوط الأزمة المالية عجّلت بإنجازه لمعالجة قصور IAS39 (خالد، ٢٠١٦: ٨٨). وفي يوليو ٢٠١٤ صدر الإصدار النهائي للمعيار بعنوان "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس"، ليصبح بديلا رسميا لـ IAS39، مع تطبيقه ابتداء من عام ٢٠١٨ (عمر، ٢٠٢٠: ١٤٣). أهم ما تميز به IFRS9 هو إدخاله نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة بدلا من نموذج الخسارة الفعلية، بما يعزز النزاهة المالية وزيادة المخصصات لمواجهة المخاطر المحتملة (Al-Sakini et al., 2021, 1901) ويرى الباحثون أن المعيار يمثل أداة أساسية لتحسين جودة المعلومات المالية والحد من الأزمات المستقبلية.

١-٣-٢ الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) في ظل متطلبات IFRS9: - تعرف الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL)بأنها تقدير مرجح بالاحتمالات للخسائر الائتمانية، والتي تمثل القيمة الحالية لكل العجز النقدي المتوقع على مدى العمر الافتراضي للأداة المالية. وينشأ العجز النقدي من الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة بموجب العقد، والتدفقات النقدية التي تتوقع استلامها فعليا. ونظرا لأن نموذج ECL يأخذ في الاعتبار مبلغ وتوقيت الدفعات، فإن الخسارة الائتمانية قد تنشأ حتى لو كانت المنشأة تتوقع تحصيل المبلغ بالكامل، ولكن في وقت متأخر عن تاريخ الاستحقاق التعاقدي (الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، ٢٠٢٢: ٤٠٣). "تعد الخسائر الائتمانية المتوقعة جزءا لا يتجزأ من عملية القياس اللاحق للأصول المالية، إذ يلزم معيار IFRS9 المؤسسات المالية بالاعتراف بهذه الخسائر لكل من الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، وكذلك تلك المقاسة بالقيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر (البغدادي، ٢٠٢٠: ٣٦). ولا يحدد المعيار أسلوبا واحدا، بل يقدم ثلاثة مداخل منفصلة

لقياس خسائر الائتمان المتوقعة والاعتراف بها (Ntaikou at al., 2018: 4 ; Sultanoğlu, 2018, 484; Flayyih & Khiari, 2023: 275):

أ. المدخل العام (The General Approach): يعد هذا المدخل هو النهج الأساسي في المعيار. يعتمد تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) على تصنيف الأداة المالية ضمن إحدى المراحل الثلاث التالية، والتي تعكس التغير في جودتها الائتمانية منذ الاعتراف الأولي (متعب، ٢٠٢١: ٣٥،٣٦،٣٧) (Deloitte, 2016, 2) :

المرحلة الأولى: تضم الأصول المالية التي لم يطرأ عليها ارتفاع جوهري في المخاطر الائتمانية منذ لحظة الاعتراف المبدئي.

المرحلة الثانية: تتضمن الأصول المالية التي شهدت ازديادا ملحوظا في المخاطر الائتمانية بعد الاعتراف الأولي، لكنها لم تبلغ بعد مرحلة انخفاض القيمة (أي لم تتأخر عن السداد).

المرحلة الثالثة: تشمل الأصول المالية التي انخفضت قيمتها ائتمانيا (أصبحت متخلفة عن السداد).

ب. المدخل المبسط: وهو مدخل مبسط للمبالغ المستحقة التحصيل من المدينين التجارين، واصول العقد ومبالغ الايجار المستحقة التحصيل، يجب على المنشاة ان تقيس دائما مخصص الخسارة بمبلغ مساو للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر، وتعد مبالغ الذمم المدينة التجارية أو أصول العقود التي تندرج تحت نطاق IFRS١٥، وتعد غير ذات مكون تمويلي مهم (مثل بيع البضاعة مع تأجيل السداد لفترة تزيد عن سنة) أو تحتوي على مكون تمويلي مهم وفقا للمعيار الدولي للتقرير المالي IFRS١٥، قابلة للتقييم باستخدام مخصص الخسارة في حال اختارت المنشأة هذه السياسة المحاسبية. وتقدر قيمة هذا المخصص بمعادلة الخسائر الائتمانية المتوقعة طيلة دورة حياة الذمم. اما بالنسبة للمؤجر، يمكن تقييم مبالغ الإيجار المستحقة التحصيل (الذمم المدينة لعقود الإيجار) الناتجة عن معاملات تخضع للمعيار IFRS16 باستخدام مخصص الخسارة، شريطة أن تختار المنشأة هذه السياسة المحاسبية. يحتسب هذا المخصص بناء على نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الافتراضي للذمم. يمكن تطبيق هذه السياسة على جميع مبالغ الإيجار المستحقة، كما يمكن تطبيقها بشكل منفصل على كل من مبالغ الإيجار التمويلي والتشغيلي. وللمنشأة حرية اختيار سياستها المحاسبية للذمم المدينة التجارية، وذمم الإيجار المستحقة، وأصول العقود بشكل مستقل عن بعضها البعض (ابو نصار وحميدات، ٢٠٢٤: ٦١٦).

ج. مدخل القرض المنخفض القيمة الإئتمانية عند الشراء أو الأنشاء: عند شراء أو نشأة أصول مالية منخفضة القيمة الائتمانية، تتم المعالجة المحاسبية وفقا لمعيار المحاسبة الدولي IAS39. ولحساب إيرادات الفوائد لهذه الأصول، يجب على مالك الأصل المالي تطبيق معدل الفائدة الفعلي المعدل بالائتمان على التكلفة المطفأة منذ الاعتراف الأولي، والاعتراف بمخصص الخسارة للتغيرات في الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأصل. ولا يتم تسجيل مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهرا للموجودات المالية التي انخفضت قيمتها الائتمانية عند التحقق المبدئي. ويرجع هذا لأن الخسائر تكون قد انعكست بالفعل في القيم العادلة المعترف بها عند بداية هذا المدخل. يعد هذا المدخل الأقل استخداما مقارنة بالأساليب الأخرى، ويركز معيار IFRS9 بشكل أساسي على انخفاض قيمة الأدوات المالية في المدخل العام (Orban & Tamimi, 2020, 1266). وتتمثل الدلائل التي تشير إلى أن القرض منخفض ائتمانيا عند الشراء أو الأنشاء عندما تكون هناك صعوبات مالية جوهرية للمصدر أو المقترض. ومخالفة بنود العقد، مثل التعثر أو أحداث الإستحقاق الماضي. وعند منح المقرض تنازل للمقترض، وذلك لأسباب اقتصادية أو تعاقدية متعلقة بالصعوبات المالية التي يواجهها المقترض. وإحتمالية تعرض المقترض للإفلاس أو إعادة هيكلة مالية. زف حال إختفاء السوق النشط للقرض وذلك بسبب الصعوبات المالية. او تم أنشاء أو الحصول على القرض بخصم جوهري يعكس حصول الخسائر الإئتمانية (محمد، ٢٠١٧: ٣٧).

١-٣-٣ مفهوم كفاية راس المال واهميتها:-أدى انهيار نظام بريتون وودز عام ١٩٧١ إلى زعزعة الاستقرار المالي العالمي، مما تسبب في سلسلة من الأزمات المالية كانت المصارف محورها الرئيسي، وهو ما أضعف الثقة بالأنظمة المالية (رشيد، ٢٠٢٢: ٧٨).

ردا على ذلك، برز مفهوم "كفاية رأس المال "كمؤشر أساسي لقياس صحة واستقرار النظام المصرفي. وتعرّف كفاية رأس المال بأنها قدرة المصرف على تحمل الخسائر المستقبلية غير المتوقعة (نجم، ٢٠١٩: ٢٩)، مع الأخذ في الاعتبار المخاطر المالية وغير المالية التي يواجهها (عوض ومحمد، ٢٠٢٢: ٦٠٥). تعتبر كفاية رأس المال المؤشر الأهم على الملاءة المالية للمصرف، ويهدف المصرف من خلالها إلى الاحتفاظ بالحد الأدنى من رأس المال لمواجهة المخاطر وجذب الودائع، مع استثمار الباقي لتحقيق النمو المستدام (العواوي وآخرون، ٢٠٢٤: ٦٢٦).

اولا: تعريف كفاية راس المال: تعرف كفاية رأس المال بأنها خط الدفاع الأول للمصارف، حيث تمكنها من مواجهة الخسائر دون المساس بحقوق المودعين، كما تعزز ثقة الدائنين في قدرة المصرف على السداد (المطيري والخماس، ٢٠٢٢: ٣٦). وتقاس كفاية رأس المال كنسبة بين رأس مال المصرف وأصوله المرجحة بالمخاطر، وهي مؤشر أساسي للقوة المالية يهدف لضمان ثقة المودعين واستقرار النظام ككل.(Adamgbo, 2019: 21557) بشكل عام، تعد كفاية رأس المال ركيزة أساسية لاستقرار المصرف وقدرته على تحمل المخاطر والخسائر بالاعتماد على موارده الذاتية (عبدالرحمن والنفيعي، ٢٠١٩: ١٣). وهذا يضمن استمرارية عملياته دون التعرض لخطر التصفية (برغلي، ٢٠٢٠: ٩)، ويحميه من الإفلاس والرفع المالي المفرط (الموسوي، ٢٠٢٢: ٥٩).

ثانيا: اهمية كفاية راس المال: تعد كفاية رأس المال عاملا حاسما لاستقرار النظام المالي، حيث تعكس قدرة المصرف على تحمل الخسائر وحماية أموال المودعين والدائنين. وقد ازدادت أهميتها بعد أن أظهرت الأزمات، مثل أزمة الديون العالمية، أن التوسع غير المنضبط في الإقراض دون رأس مال كاف يؤدي إلى فشل المصارف، مما دفع السلطات الرقابية لتشديد معاييرها لحماية القطاع المصرفي من الإفلاس (المرسومي، ٢٠١٧: ٦٧). تتلخص أهمية كفاية رأس المال في كونها صمام أمان يجنب المصارف الأزمات ويوازن بين المخاطر ورأس المال. ومصدر ثقة للمودعين الحاليين والمحتملين. ومعيار أساسي تستخدمه البنوك المركزية لتقييم وتصنيف المصارف مثل نظام(CAMELS) (الزهراء وحليمة، ٢٠٢٢: ١٥؛ يونس، ٢٠١٥: ٢٥) . ويرى الباحثون أن كفاية رأس المال هي حجر الزاوية لاستدامة النظام المالي، ورغم أنها ليست الحل الوحيد، إلا أنها ضرورية وتتطلب اهتماما من كافة الجهات المعنية لضمان سلامة القطاع المالي، إلى جانب الحاجة لإصلاحات أخرى في الرقابة والأسس الاقتصادية.

١-٣-٤ العوامل المؤثرة على كفاية راس المال:

تتأثر كفاية رأس المال بمجموعة من العوامل الرئيسية، أهمها (عوض ومحمد، ٢٠٢٢: ٦٠٦؛ قندوز وموعش، ٢٠٢٢: ١١ – ١٢):

١. **حجم المصرف:** المصارف الكبيرة تستفيد من وفورات الحجم والتنويع، مما يقلل تكاليفها ومخاطرها ويتيح لها الحصول على تمويل منخفض التكلفة.

٢. **سيولة المصرف:** هي قدرته على سداد التزاماته. وتعد السيولة سلاحا ذا حدين؛ فزيادتها ترفع الأمان لكنها تقلل الربحية، بينما نقصها قد يهدد ملاءة المصرف.

٣. **مخاطر الائتمان:** هي خطر عدم سداد المقترضين لديونهم. كلما ارتفعت هذه المخاطر، وجب على المصرف زيادة رأس ماله لمواجهة الخسائر المحتملة، مما يؤثر على نسبة كفايته.

١-٤ عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية

١-٤-١ التحليل الوصفي

يعرض الجدول 2 نتائج الإحصاء الوصفي .

Table (2): *Descriptive statistics for variables, 2014 – 2023 (n = 10)*

	Unit	*Obs.*	*Mean*	*Median*	*Std. Dev.*	*Min*	*Max*	*Normality*
Dependent Variables:								
Capital adequacy	***(%)***	**100**	**1.3937**	**1.0600**	**0.914**	**0.15**	**3.99**	**[26.140]*** **
Independent Variables:								

IFRS	*(dummy 0 - 1)*	100	0.5	0.5	0.503	0	1	[16.667]***
Control Variables:								
Bank Size	*Logarithm*	100	20.368	20.259	0.488	19.607	22.105	[20.604]***
Financial Leverage	*(%)*	100	2.5787	2.1494	1.416	1	7.9652	[72.697]***
Sales growth	*(growth %)*	100	0.1958	0.0051	0.877	-1.0788	5.3562	[1068.9]***

Note: ***, **, * indicate significance at 1%, 5% and 10% respectively.

يوضح الجدول (2) الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الرئيسية في الدراسة على مدار عشر سنوات (٢٠١٤–٢٠٢٣) لعينة مكونة من ١٠ مصارف عراقية، بإجمالي ١٠٠ مشاهدة سنوية. يهدف هذا التحليل إلى تقديم لمحة عامة عن خصائص البيانات قبل الشروع في التحليل الاستدلالي.

١. **متغير كفاية رأس المال:** يلاحظ أن متوسط كفاية رأس المال بلغ ١.٣٩٣٧٪، بينما كان الوسيط 1.0600%. يشير هذا الاختلاف بين المتوسط والوسيط، بالإضافة إلى الانحراف المعياري المرتفع نسبيا (٠.٩١٤)، إلى وجود تباين كبير في مستويات كفاية رأس المال بين المصارف وعبر الفترات الزمنية. تتراوح قيم كفاية رأس المال بين حد أدنى ٠.١٥٪ وحد أقصى ٣.٩٩٪، مما يؤكد هذا التفاوت الشديد. يشير الانحراف الكبير عن التوزيع الطبيعي (Normality = 26.140***) إلى أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، وهذا يتطلب استخدام أساليب تحليلية مناسبة لهذا النوع من البيانات. بشكل عام، يمكن أن يعكس هذا المتوسط المنخفض نسبيا لكفاية رأس المال – في بعض الحالات – تعرض المصارف لمخاطر أعلى أو ضعفا في قدرتها على استيعاب الصدمات المالية.

٢. **متغير تبني معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)** : بالنسبة لمتغير تبني معايير IFRS، وهو متغير وهمي (Dummy) يأخذ القيمة ٠ أو ١، فإن المتوسط والوسيط كلاهما ٠.٥. يشير هذا إلى أن نصف المشاهدات في العينة قامت بتبني هذه المعايير (أو كانت فترة التبني)، بينما النصف الآخر لم يتبناها خلال فترة الدراسة، مما يوفر تباينا كافيا لدراسة تأثيره. الانحراف المعياري البالغ ٠.٥٠٣ يعكس هذا التباين الثنائي. الدلالة الإحصائية العالية (Normality = 16.667***) تؤكد أن هذا المتغير لا يتبع التوزيع الطبيعي، وهو أمر متوقع لمتغير وهمي.

٣. **حجم المصرف:** يقاس حجم المصرف باستخدام اللوغاريتم، وبلغ متوسط حجم المصرف ٢٠.٣٦٨ لوغاريتمي، مع وسيط قدره ٢٠.٢٥٩ لوغاريتمي. الانحراف المعياري المنخفض نسبيا (٠.٤٨٨) يشير إلى أن أحجام المصارف في العينة متقاربة إلى حد ما بعد تحويلها اللوغاريتمي، مما يقلل من تأثير القيم المتطرفة. تتراوح أحجام المصارف بين ١٩.٦٠٧ لوغاريتمي و٢٢.١٠٥ لوغاريتمي. يشير التوزيع غير الطبيعي (Normality = 20.604***) إلى ضرورة أخذ ذلك في الاعتبار عند تطبيق النماذج.

٤. **الرفع المالي:** بلغ متوسط الرفع المالي ٢.٥٧٨٧٪، مع وسيط قدره ٢.١٤٩٤٪. يشير هذا إلى أن المصارف في العينة تعتمد على مصادر تمويل خارجية بنسبة معقولة. الانحراف المعياري (١.٤١٦) يوضح وجود بعض التباين في مستويات الرفع المالي. القيم تتراوح من ١٪ إلى ٧.٩٦٥٢٪، مما يوفر نطاقا واسعا لتحليل تأثيره. كما هو الحال مع معظم المتغيرات، لا يتبع الرفع المالي التوزيع الطبيعي (Normality = 72.697***).

٥. **نمو المبيعات:** متوسط نمو المبيعات بلغ ٠.١٩٥٨٪، بينما كان الوسيط منخفضا جدا عند ٠.٠٠٥١٪. هذا التباين الكبير بين المتوسط والوسيط، بالإضافة إلى الانحراف المعياري المرتفع (٠.٨٧٧)، يشير إلى وجود تقلبات كبيرة في نمو المبيعات بين المصارف وعبر السنوات. تتراوح القيم من –١٠٠٧٨٨٪ (مما يعني انكماشا) إلى ٥.٣٥٦٢٪، مما يعكس بيئة تشغيل ديناميكية. يشير عدم التوزيع الطبيعي (Normality = 1068.9***) بقوة إلى وجود قيم متطرفة أو توزيع غير متماثل لنمو المبيعات.

يظهر التحليل الوصفي أن بيانات الدراسة تتميز بتنوع كبير ووجود فروق واضحة بين المصارف في مستويات كفاية رأس المال، الرفع المالي، ونمو المبيعات، بينما يتسم حجم المصارف بالتقارب النسبي بعد التحويل اللوغاريتمي. كما تؤكد معظم مؤشرات اختبار الطبيعية أن المتغيرات لا تتبع التوزيع الطبيعي، مما يستدعي استخدام نماذج إحصائية قوية ومناسبة لبيانات البانل التي لا تعتمد

بشكل صارم على افتراضات التوزيع الطبيعي، مثل نماذج الانحدار التي تأخذ في الاعتبار هذا التباين. هذه الخصائص للبيانات تشكل أساسا غنيا للتحليل الاستدلالي لدراسة العلاقة بين كفاية رأس المال و IFRS.

١-٤-٢ الإحصاء الاستدلالي

يعرض الجدول 3 نتائج الإحصاء الاستدلالي واختبار الفروض

Table (3): *IFRS Adoption, Capital adequacy*: *SEM_1.*

Paths	Expected signal	Unstandardized Coefficient	Standardized Coefficient	Std. Err.	z stats.	p > |z|
Constant	n/a	2.0835	22.926	1.631	12.8	0.000***
IFRS Adoption → Capital adequacy	+	-0.3155	-0.1736	0.038	-8.32	0.000***

***Note*:** *** indicates statistical significance at the 1% level.

يشير الجدول (3) إلى نتائج الإحصاء الاستدلالي واختبار الفروض المتعلقة بتأثير تبني معايير التقارير المالية الدولية (IFRS Adoption)على كفاية رأس المال (Capital adequacy) في المصارف التجارية العراقية، وذلك باستخدام نمذجة المعادلات الهيكلية (SEM_1).

١. **المعامل غير المعياري والمعامل المعياري:** يظهر المسار "IFRS Adoption → Capital adequacy" معاملا غير معياري قدره −٠.٣١٥٥ ومعاملا معياريا قدره −٠.١٧٣٦. كلا هذين المعاملين سالبان، مما يشير إلى وجود علاقة سلبية بين تبني IFRSوكفاية رأس المال. هذا يعني أنه كلما زاد تبني IFRS، انخفضت كفاية رأس المال، والعكس صحيح. اما المعامل المعياري (−٠.١٧٣٦) فيوضح أن كل انحراف معياري واحد في تبني IFRS يؤدي إلى انخفاض قدره ٠.١٧٣٦ انحراف معياري في كفاية رأس المال.

٢. **الخطأ المعياري (Std. Err.) وإحصائية z (z stats.)** : الخطأ المعياري للمسار هو ٠.٠٣٨، وهو قيمة صغيرة نسبيا، مما يشير إلى دقة تقدير المعاملات. قيمة إحصائية z هي −٨.٣٢، وهي قيمة كبيرة (من حيث القيمة المطلقة)، وتدل على أن المعامل المقدر يختلف بشكل كبير عن الصفر.

٣. **قيمة الاحتمالية:(p > |z|)** : قيمة p للمسار "IFRS Adoption → Capital adequacy" هي ٠.٠٠٠. نظرا لأن النتائج تشير إلى وجود تأثير سلبي ودال إحصائيا لتبني IFRS على كفاية رأس المال، فإن الفرضية الرئيسية القائلة بوجود تأثير إيجابي يتم رفضها.

١-٥ الاستنتاجات:

١. **تأثير سلبي على كفاية رأس المال** :أظهرت الدراسة وجود تأثير سلبي ومعنوي إحصائيا لتطبيق معيار IFRS9 على كفاية رأس المال في المصارف التجارية العراقية. هذا يعني أن تبني المعيار أدى إلى انخفاض في نسب كفاية رأس المال، وهو ما يتناقض مع الفرضية الأولية للدراسة التي توقعت تأثيرا إيجابيا.

٢. **تحديات بيئة التطبيق** :يشير الانخفاض في كفاية رأس المال إلى أن المصارف العراقية قد تواجه تحديات في تلبية متطلبات IFRS9، خاصة فيما يتعلق بزيادة المخصصات للخسائر الائتمانية المتوقعة(ECL) ، مما يستلزم استنزاف جزء من رؤوس أموالها أو زيادة في المخصصات تؤثر على الربحية وبالتالي على رأس المال المحتجز.

٣. **تباين كبير في البيانات** :كشف التحليل الوصفي عن تباين كبير في مستويات كفاية رأس المال بين المصارف وعبر الفترات الزمنية، بالإضافة إلى تقلبات في نمو المبيعات وبعض الاختلافات في الرفع المالي. هذا التباين يعكس بيئة مصرفية غير متجانسة قد تؤثر على كيفية استجابة كل مصرف لمتطلبات المعيار الجديد.

٤. **أهمية كفاية رأس المال في البيئة العراقية** :على الرغم من النتائج السلبية، لا تزال كفاية رأس المال ذات أهمية قصوى لاستقرار القطاع المصرفي العراقي، والذي يعمل في بيئة اقتصادية قد تكون هشة وتتطلب قدرة عالية على امتصاص الصدمات.

٥. **الحاجة إلى دعم رقابي وتدريبي** :يتطلب هذا التأثير السلبي فهما أعمق للأسباب الكامنة وراءه ويشير إلى الحاجة الماسة لدعم المصارف في عملية التطبيق، سواء من خلال التدريب أو التوجيه الرقابي لضمان التوافق مع المعيار دون المساس بالاستقرار المالي.

٦-١ التوصيات:

١. **مراجعة الإطار الرقابي** :ينبغي على البنك المركزي العراقي والجهات الرقابية مراجعة الإطار التنظيمي المتعلق بكفاية رأس المال في ظل تطبيقIFRS9 ، وربما تعديل بعض المتطلبات أو تقديم حوافز للمصارف لتعزيز قواعدها الرأسمالية والتخفيف من التأثير السلبي للمعيار.

٢. **تعزيز بناء القدرات** :يجب على المصارف العراقية الاستثمار في تطوير قدرات موظفيها في مجالات تقييم المخاطر الائتمانية، ونماذج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة(ECL) ، والامتثال لمعايير IFRS9 ، لضمان دقة وفعالية التطبيق.

٣. **تحسين أنظمة إدارة المخاطر** :يتوجب على المصارف تطوير وتحديث أنظمة إدارة المخاطر لديها لتكون أكثر استباقية وقادرة على تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل دقيق، بما يتماشى مع متطلبات IFRS9 ويعزز من متانتها المالية.

٤. **دراسات تحليلية معمقة** :هناك حاجة لإجراء دراسات مستقبلية أكثر تفصيلا للوقوف على الأسباب الجذرية للتأثير السلبي الملحوظ، وقد يشمل ذلك تحليلا قطاعيا أو دراسات حالة لمصارف محددة لتحديد أفضل الممارسات والتحديات.

٥. **التوافق مع متطلبات بازل III** :توصي الدراسة بضرورة التزام المصارف العراقية بمتطلبات بازلIII ، ليس فقط لتعزيز كفاية رأس المال ولكن أيضا لتحسين إدارة المخاطر والشفافية، مما يساهم في بناء قطاع مصرفي أقوى وأكثر استقرارا على المدى الطويل.

REFERENCES

١. خالد، مقدم. (٢٠١٦). "معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية وتأثير جماعة الضغط: المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) الأدوات المالية ."المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، .(2)جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

٢. ابودلو، موسى نبيل موسى، (٢٠٢١)، اثر تطبيق IFRS9 لاعداد التقارير المالية رقم (٩) الادوات المالية على القوائم المالية لشركات التأمين الاردنية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الشرق الاوسط، الاردن.

٣. الشرقاوي، منى حسن أبو المعاطي. (٢٠٢١). "دراسة تحليلية لأثر معيار IFRS9 على جودة التقارير المالية بالبنوك المصرية في ظل جائحة كورونا ." الفكر المحاسبي.

٤. عمر، رنا السعيد السيد & الغنام، صابر حسن محمود & المر، نورهان علي محمد. (٢٠٢٠). "أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية المصرية". مجلة البحوث المالية والتجارية، ٢١(٤). مصر.

٥. مجلس معايير المحاسبة الدولية (٢٠٢٢)، المعايير الدولية للتقرير المالي، ترجمة الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، مكتبة الملك فهد للنشر، الرياض.

٦. البغدادي، رجب محمد عمران احمد، (٢٠٢٠)، نموذج مقترح للقياس المحاسبي والتقييم المالي للمخاطر المصرفية في ضوء بازل III والمعايير الدولية للتقرير المالي، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، مصر.

٧. متعب، محمد شفيق، (٢٠٢١)، تأثير تطبيق معيار الادوات المالية IFRS9 على برنامج وتقرير مراقب الحسابات، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.

٨. ابو نصار، محمد وحميدات، جمعة (٢٠٢٤)، معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية، دار وائل للنشر، والتوزيع، الاردن.

٩. عوض، فهد فرحان ومحمد، جمال دهاش، (٢٠٢٢)، قياس كفاية راس المال واثرها في الاستقرار المالي: دراسة تحليلية لعدد من المصارف العراقية الخاصة، جامعة تكريت، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (١٨)، العدد (٦٠)، العراق.

١٠.العواوي، إبراهيم ناصر &حميد، صالح محمد &جمعان، نجاة محمد. (٢٠٢٤). "تأثير المخاطر على تطبيق معايير كفاية رأس المال وفق مقررات بازل في البنوك التجارية اليمنية ."مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية، ١ .(2)اليمن.

١١.المطيري، حسين محسن توفيق &الخماس، عبدالرضا فرج بدراوي. (٢٠٢٢). "أثر تطبيق نموذج التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) كأداة للرقابة على المصارف التجارية الخاصة العراقية للمدة (2020 – 2016)". مجلة دراسات محاسبية ومالية، ١٧ .(53)جامعة البصرة. العراق.

١٢.عبدالرحمن، نجلاء ابراهيم والنفعي، ريا محمد، (٢٠١٩)، اثر التحديات المالية على البنوك لمواجهة متطلبات معايير بازل ٣: دراسة مطبقة على البنك الاهلي التجاري في المملكة العربية السعودية، مجلة رماح للبحوث والدراسات.

١٣.الموسوي، لمياء علي ابراهيم، (٢٠٢٢)، تحليل علاقة المحددات الداخلية والخارجية بالربحية وتأثيرها في الاستقرار المصرفي طبقا لمنظور بازل III: دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية للمدة (٢٠٠٥ – ٢٠٢٠)، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.

١٤.برغلي، ريم خليل،(٢٠٢٠)، محددات كفاية راس المال في المصارف السورية التقليدية الخاصة، المعهد العالي لادارة الاعمال، سوريا.

١٥.المرسومي، مروج طاهر هذال، (٢٠١٧)، اثر مخاطر السيولة المصرفية وكفاية راس المال في اداء المصارف التجارية العراقية للمدة (٢٠٠٥ – ٢٠١٤) دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة كربلاء، العراق.

١٦.الزهراء، تومنة وحليمة، دكينة، (٢٠٢٢)، اثر كفاية راس المال على ربحية البنوك الاسلامية: دراسة قياسية لعينة من البنوك الاسلامية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد دراية ادرار، الجزائر.

١٧.يونس، مونه، (٢٠١٥)، تحقيق كفاية راس المال في البنوك التقليدية والاسلامية بين الرفع من راس المال والتحكم في المخاطر: دراسة قياسية مقارنة بين البنوك المدرجة في السوق المالي السعودي خلال الفترة ٢٠٠٨ – ٢٠١٣، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر.

١٨.قندوز، عبدالكريم &موعش، امحمد. (٢٠٢٢). "محددات كفاية رأس مال المصارف: حالة تطبيقية للمملكة العربية السعودية ."صندوق النقد العربي، (95)الإمارات.

19. Adamgbo, S. L. C., Toby, A. J., & Kenn-Ndubuisi, J. I. (2019). "Implications of Basel Iii Capital Provisions on Bank Risk Management Practices among Nigeria Commercial Banks". Scholars Journal of Economics, Business and Management.
20. Al-Sakini, S., Awawdeh, H., Awamleh, I., & Qatawneh, A. (2021). "Impact of IFRS (9) on the size of loan loss provisions: An applied study on Jordanian commercial banks during 2015-2019". Accounting, 7(7), 1601-1610.
21. Deloitte. (2016). "A drain on resources? The impact of IFRS 9 on banking sector regulatory capital".
22. Flayyih, H. H., & Khiari, W. (2023). Empirically Measuring the Impact of Corporate Social Responsibility on Earnings Management in Listed Banks of the Iraqi Stock Exchange: The Mediating Role of Corporate Governance. Industrial Engineering and Management Systems, 22(3), 273–286. https://doi.org/10.7232/iems.2023.22.3.273
23. Hadi, H. A., & Flayyih, H. H. (2024). ANALYSIS OF THE ACCOUNTING FINANCIAL PERFORMANCE OF PRIVATE LISTED BANKS IN THE EMERGING MARKET FOR THE PERIOD 2010–2022. Corporate and Business Strategy Review, 5(1), 8–15. https://doi.org/10.22495/cbsrv5i1art1
24. Ntaikou, I., Vousinas, G., & Kenourgios, D. (2018). "The expected impact of IFRS 9 on the greek banking system's financial performance: theoretical considerations and insights". Dr. Despoina and Vousinas, Georgios and Kenourgios, Dimitris, The Expected Impact of IFRS, 9, 9th National Conference of the Financial Engineering and Banking Society, 21-22 December 2018, Athens, Greece.
25. Orbán, I., & Tamimi, O. (2020). "Accounting model for impairment under IFRS 9 and its impact on loss allowance". European Research Studies Journal Volume XXIII, Issue 4, 2020.
26. Sultanoğlu, B. (2018). "Expected credit loss model by IFRS 9 and its possible early impacts on European and Turkish banking sector". Muhasebe Bilim Dünyası Dergisi, 20(3), 476-506.
27. Thijeel, A. M., Al-Fandawi, H. H. F., & Faisal, G. M. (2025). IFRS Adoption and Credit Rating in Iraqi Banks: The Mediating Role of Governance and Implications for Agricultural Finance. AgBioForum, 27(1), 58–67. https://www.scopus.com/inward/record.uri?eid=2-s2.0-105009414594&partnerID=40&md5=84ae026017275ea54be8951a8a4c59fc